

الديمقراطية

فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية - العدد ٥٦ أكتوبر ٢٠١٤

■ الافتتاحية: الدولة طوق النجاة: هل تدفع الديمقراطية الثمن؟

د. هناء عبيد

■ دراسات:

الديمقراطية والدولة

د. مصطفى كامل السيد

فشل الدولة المهندسة خارجيا في الشرق الأوسط

د. محمد فايز فرحات

■ مقالات:

التحول الديمقراطي: نحو رؤية متكاملة

د. بهجت قرني

■ ملف العدد: الدولة الوطنية وإشكاليات التحول الديمقراطي

الدولة والثورة والديمقراطية

شريف يونس

الطائفية السياسية والديمقراطية في المشرق العربي

د. نيفين مسعد

التحول الديمقراطي والدولة الرخوة في أفريقيا

د. حمدي عبد الرحمن

معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات: ليبيا نموذجا

د. خالد حنفي علي

■ قضايا مصرية:

الانحيازات الاجتماعية للقرارات الاقتصادية

د. سلوى العنتري

المؤامرة في الحيز المصري العام

د. إبراهيم عرفات

أزمة التحالفات الانتخابية

د. عمرو الشوبكي

اختيار القيادات واستقلالية الجامعات: جدل محتدم

د. أحمد عبد ربه

■ وجهات نظر:

الجدور الفكرية للاستقطابات السياسية

صلاح سالم

■ ثقافة ديمقراطية:

"1984" رواية العصر

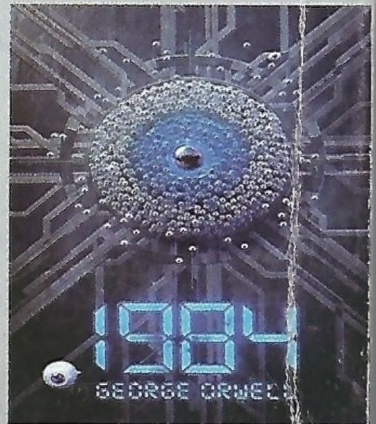
ضياء حسنى

السخرية السياسية: ديمقراطوميتر الشعوب

حسام السكري

انتخابات: تركيا - اندونيسيا - البرازيل - موريتانيا

تقارير: اليابان - باكستان - اسكتلندا



الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في أفريقيا

د. حمدي عبدالرحمن

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة

تطرح الدولة الهشة Soft state أو الرخوة Fragile state تحديا كبيرا لعملية التحول الديمقراطي في أفريقيا. فالتحدى لا يكمن فقط في التخلص من الحاكم المستبد، ولكن في خلق أساس جديد للسلطة الشرعية. وإذا كانت عملية التحول الديمقراطي هنا تعنى ضمن أشياء أخرى تمكين المواطنين سياسيا، وتعزيز مؤسساتهم المستقلة فإن مكنم الخطر يكمن في مؤسسات الدولة الهشة وكيفية إعادة بنائها من خلال توفير الموارد والتدريب المناسب، بالإضافة لإعادة توجيه عقيدتها الحاكمة على أساس ديمقراطي سليم. واستنادا لهذا الفهم يحاول هذا المقال طرح وبلورة بعض القضايا والاشكالات المتعلقة بطبيعة الدولة الأفريقية، لا سيما الهشة وأنماطها واستراتيجيات التحول الديمقراطي الملائمة لكل منها.

أولا- هل الدولة في أفريقيا هي بيت الداء؟

إذا كانت الدولة في الفهم الأوروبي تعبر عن حقيقة اقليمية بالأساس، فإنها في التقاليد الأفريقية ترتبط بمفهوم القوة والسيطرة كما يقول هيربست Herbest في كتابه عن الدولة والقوة في أفريقيا. ففي أوروبا تعتمد قوة الدولة على مساحة وعائها الجغرافي ومدى سيطرتها على السكان الذين يعيشون فيه. أو بعبارة أخرى كفاءة جمع الضرائب، وهو ما يتفق - ولو جزئيا - مع تقاليد الدولة المخزنية في المغرب العربي. وهنا مكنم الخلاف بين الفهمين الأفريقي والأوروبي للدولة. يقول صمويل فاينر عن خبرة بناء الدولة في أوروبا الغربية: «إننا طليت من شخص اليوم أن يقوم ببناء دولة فإنه سوف يسعى جاهدا لتأسيس نطاق إقليمي محدد يمكن الدفاع عنه ويلزم جميع القاطنين فيه بالسمع له والطاعة».

ولعل هذا الفهم يتسق مع حقيقة أن الأرض تعد محدودة في أوروبا التي وصفها مؤرخنا الراحل جمال حسان بأنها قارة عجوز في مواجهة قارة أفريقيا البكر. وعليه، فإن الاقليم كان يمثل غاية ومقصد أى حاكم. وعندما يسيطر على مساحة محددة منه فإنه يولى وجهه شطر قاطنيه. ولعل الأمر على غير تلك الحال في الواقع الأفريقي، فالدولة لا تعنى بالضرورة الهيمنة على إقليم محدد، وهى مسألة بديهية في السياق الأفريقي نظرا لوفرة الأرض، وانخفاض الكثافة السكانية بها. ولذلك يرى بعض الكتاب أن انخفاض الكثافة السكانية دفع إلى أن تمثل الحدود علامة على ظهور تشكيلات سياسية مستقلة محدودة النطاق كان مآلها التراجع والاندثار، وإن استطاع بعضها التحول إلى أنظمة سياسية حاكمة أرست القواعد لظهور مجتمعات جديدة. يعنى ذلك أن السيطرة

على السكان مثلث في السياق الأفريقي الهدف الأسمى للحكام الأفارقة. كيف نفهم أزمة الدولة في أفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار؟ يجادل كلا من شابال Chabal وديلو ز Daloz في جدوى عملية التأصيل النظري السائد لمفهوم الدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار، حيث أنها لم تكن كافية لفهم طبيعة وممارسات السلطة على أرض الواقع. فالدولة في أفريقيا، من وجهة نظرهما، افتقدت البناء المؤسسي الصحيح بسبب عدم قدرتها على الفكك من أسر المجتمع والتحرر منه. وربما يرجع ذلك أيضا إلى عوامل ثقافية وتاريخية أخرى. وعليه، فإن النتيجة التي لا مراء فيها هي أن ضعف بنية الدولة الأفريقية يبدو أعمق مما كان متصورا ومدركا. ومع ذلك، فإن هذين الكاتبين يعبران عن وجهة نظر أوروبية متحيزة ترى بأن أزمة الدولة في أفريقيا هي نوع من الابتلاء الذاتي، وترجع إلى عوامل داخلية بالأساس. إنهما يشيران إلى ثلاث قضايا وافتراضات رئيسية. ترجع الفرضية الأولى، أزمة الدولة الأفريقية إلى تفشى الفساد ووجود مؤسسات غير فعالة تؤثر على جميع قطاعات المجتمع. أما الفرضية الثانية فإنها تعزى أزمة أفريقيا إلى وجود ثقافة و «عقيلة» مقيدة ومعوقة لشعوبها بحيث تدفع بهم بعيدا عن مسار التنمية والتحديث الذي انتهجته البلدان الأخرى. وتشير الفرضية الثالثة إلى أن البلدان والمؤسسات الأفريقية استطاعت أن تضيف طابعا وظيفيا على الفساد والفوضى، وهو ما جعل مسارها التنموي فريدا من نوعه. وقد أطلق المؤلفان على هذا النموذج النظري الذي يتبينانه في التحليل اسم تحويل الفوضى إلى وسيلة، أي instrumentalization of disorder، أو القول بأداتية الفوضى ووظائفاتها في المجتمعات الأفريقية بعد الاستقلال.

النموذج المقترح من قبل شابال، وديلو ز يفسر التنمية في أفريقيا من حيث القول بأداتية الفوضى. فالافتراض الأساسي هنا هو أن الدولة في أفريقيا تبدو في حالة من الاضطراب والفوضى بسبب عدم فعالية المؤسسات وتفشى الفساد. ومع ذلك، فإن حالة الفوضى هذه تعد وظيفية وتعبر عن مسار التنمية الفريد الذي تسلكه الدولة الأفريقية، حيث يشارك الجميع في حالة الفوضى تلك، والجميع لديهم ما يكسبونه من الممارسات الفاسدة. وعلى أية حال، فقد أعيد الاعتبار لمفهوم الدولة في أفريقيا مرة أخرى في عقد التسعينيات مع ظهور الدعوات المطالبة بأهمية «الحكم الرشيد»، وفي ضوء ضعف الأداء التنموي لكثير من بلدانها. يعني ذلك أن الأجنحة الدولية الخاصة بالحكم الرشيد قد أعادت التركيز بقوة مرة أخرى على قدرات وهياكل الدولة الأفريقية. أما عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر والذي تسيطر عليه هواجس الأمن، فقد أعاد الارتباط مرة أخرى، كما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة، بين الأمن والتنمية. فثمة افتراض سائد مفاده أن أمن الدول الغنية المتقدمة مهدد من قبل تخلف الدول الفقيرة البشة. ولأنك أن هذا المنظور يضمن استمرار تركيز المجتمع الدولي على مفهوم بناء الدولة كما كان عليه الحال في ظل نشأة نظريات التنمية والتحديث.

وترى مارينا أوتاوي Marina Ottaway أنه «لم يحدث في أي بلد أفريقي أن أفسحت الجماعات العرقية والثقافية الكائنة داخل الدولة المجال لقيام هوية جامعة تحتضن اقليم الدولة بأسره. فقد استخدم القادة الأفارقة شعار بناء الدولة كغطاء لاعادة إنتاج الدولة الاستبدادية بدلا من الدولة الديمقراطية الجامعة». وتؤكد أوتاوي على أهمية النظر في اشكالية عدم التوافق بين العرقية والديمقراطية في سياق عمليات التحول. ويمكن الإشارة إلى ثلاث نتائج محتملة للديمقراطية الأفريقية في سياق متعدد الأعراق: أولا: أن تدرك الأحزاب العرقية استحالة تحقيقها الفوز في الانتخابات وحدها، وهو ما يدفعها إلى بناء تحالفات وكتل سياسية تتجاوز مفهوم العرق والولاءات الأولية. ثانيا: اشتداد وتيرة الصراعات والانقسامات العرقية حتى يتم انهيار الدولة. وعليه يصبح من الصعوبة بمكان إعادة تأسيس مفهوم الاستقرار والسلم الأهلي في هذا السياق. ثالثا: تقجر نظام الدولة القائم وثقته بدرجة قد تستدعي معها خبرة مجتمعات ما قبل الاستعمار. وتخلص أوتاوي إلى القول بأنه من المستحيل محو الهوية العرقية، وفي نفس الوقت لا يمكن قيام دولة متجانسة عرقيا إلا من خلال إجبار الأعراق الأخرى على الرحيل القسري. وعليه، يصبح لا مناص أمام الدول الأفريقية سوى أن تحقق الاستقرار من خلال اعلاء قيم التعايش المشترك في ظل مجتمع متعدد الأعراق.

ثانياً- تحديات هشاشة الدولة في أفريقيا:

من الملاحظ أنه خلال العقد المنصرم برز استخدام اصطلاح هشاشة الدولة state fragility على نطاق واسع في الدوائر الأكاديمية والسياسية. وعلى الرغم من تعدد أنماط واختلاف سياقات الدولة الهشة فإنها عادة ما تعاني من تفشي الصراع وعدم الاستقرار وتعاني من الفقر المدقع، وفشل جهود التنمية. وتظهر معظم الدراسات والمقاييس الدولية أكثر من نصف دول القارة ضمن قائمة الدول الفاشلة أو الهشة. وعلى سبيل المثال، تشير تقديرات صندوق السلام Peace Fund الخاصة بالدول الفاشلة في عام 2013 أن 33 دولة أفريقية تحتل مراكز متقدمة ضمن أكثر خمسين دولة فاشلة على مستوى العالم.

وربما يرجع هذا الاهتمام بوضعية هشاشة الدول، لا سيما في أفريقيا إلى ثلاثة عوامل رئيسية. يرجع أولها إلى مرحلة ما بعد «اتفاق واشنطن» الذي أسس له جون وليامسون John Williamson عام 1989 واقتراحه وصفاً معيارية للإصلاح في الدول النامية وفقاً لمنظور الليبرالية الجديدة. فقد تم الاعتراف بمحورية دور الدولة في عملية الإصلاح والتنمية. أما العامل الثاني فإنه يرجع إلى عودة الاهتمام بمفهوم الأمن الإنساني ومسؤولية الدولة تجاه حماية مواطنيها. ويشير العامل الثالث إلى عالم ما بعد ١١ سبتمبر والنظر إلى الدول الضعيفة بحسبانها مصدر تهديد للدول المتقدمة والغنية، حيث تعتبر هذه الدول بيئة حاضنة للإرهاب والجريمة المنظمة، وغيرها من مهددات الأمن العالمي.

واستناداً إلى الأدبيات السائدة نستطيع أن نشير إلى عدة تصنيفات للدولة الهشة طبقاً لطبيعة المعايير المستخدمة. فقد ذهب نفر من الكتاب إلى أسلوب تبسيطي من خلال الاستناد إلى معيار نمط الحكم والإرادة السياسية. وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط للدول الهشة على النحو التالي: الدولة الضعيفة، الدولة الضعيفة، ولكنها عازمة على التحول ولديها الإرادة، وأخيراً الدولة القوية ولكنها تسلطية.

أما التصنيف الثاني فقد استخدمه البنك الدولي واعتمد على معيار اتجاهات الحكم، حيث ميز بين أربعة أنماط للدولة الهشة: تدهور قدرات الدولة وعدم استعدادها لأداء وظائفها الرئيسية بما يعنى تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (زيمبابوي على سبيل المثال)، - تعطل جهود التنمية والفشل في استخدام السلطة لدفع عجلة التنمية، - الانتقال في مرحلة ما بعد الصراع، حيث يفتح اتفاق السلام الباب أمام عمليات الإصلاح. بيد أن القدرات تظل محدودة، - وأخيراً المراحل الأولى للإصلاح والتي قد تشهد نتائج غير مرجوة.

ويشير التصنيف الثالث إلى متغير العنف ودرجته، حيث يتم التمييز بين ثلاثة أنماط للدولة الرخوة: (أ) الدول التي في حالة خطر العنف (نيجيريا)، والدول في حالة الحرب (الكونغو الديمقراطية - جنوب السودان) والدول في مرحلة ما بعد الصراع (ليبيريا - سيراليون).

وبغض النظر عن التباينات والملامح الفارقة للأنماط السابقة فإن الدول الهشة هي التي لا تستطيع توفير أبسط مقومات الأمن الإنساني والسلع والخدمات العامة، كالتعليم والصحة والمواصلات، بالإضافة إلى فشلها في دفع عجلة التنمية البشرية. وتشهد هذه الدول وجود جماعات مهمشة وفقيرة تعاني من سياسات الإقصاء وعدم عدالة التوزيع التي تفضي لا محالة إلى معدلات عالية من العنف وعدم الاستقرار السياسي. ولا شك أن هذا القيم لوضعية هشاشة الدولة يجعله مختلفاً ومتميزاً عن وضعية الاستبداد والتسلطية التي تشهدها بعض الدول الأفريقية ويكون لديها قدرات معتبرة، ونظام إداري فعال، بيد أن فشل القيادة الحاكمة يحول بين هذه الدول وتحقيق هذه الوظائف المنوطة بالدولة بحكم التعريف كما هو الحال بالنسبة لكل من غينيا وسوازيلاند.

واستناداً إلى الأدبيات العلمية والممارسة العملية يمكن تحديد أربعة عوامل أساسية تفضي إلى هشاشة الدولة وهي: (1) سوء أو ضعف الحكم، (2) مستويات عالية من الصراع والعنف، (3) مستويات عالية من عدم المساواة والإقصاء الاقتصادي، (4) الفقر على نطاق واسع.

ثالثاً- جدلية الديمقراطية وهشاشة الدولة:

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بعلاقة الديمقراطية بالدولة الهشة؟ يقول بول كولير Paul

Collier في كتابه الأشهر «الحروب والبنادق وأصوات الناخبين» ان الدول الهشة غير قادرة على توفير أمرين لازمين للتحول الديمقراطي السليم هما: الأمن والمساءلة، وذلك بسبب غياب القيادة الرشيدة. ولا يرى كولير أملاً في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي في الدولة الهشة إلا من خلال التدخل الدولي عن طريق المساعدات والقوات العسكرية، وذلك بغية انتشار هذه الدول من دوامة العنف وعدم الاستقرار.

لا شك أن كل نعط من أنماط الدولة الهشة يحتاج إلى تبنى استراتيجيات محددة لإحداث التحول الديمقراطي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الدولة تعاني من حالة حرب أهلية كما هو الحال في الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، فإن الخطوة الأولى والحاسمة هي العمل على إنهاء هذه الحرب. وهنا تبرز أهمية أدوار الوساطة والتوفيق والتدخل وقرض السلام، بالإضافة إلى الميكانيزمات التقليدية الخاصة بحفظ السلام.

ويمكن أن تشير إلى ثلاثة تحديات كبرى تواجه التحول من حالة الحرب إلى الديمقراطية في الدول الهشة: - معضلة الأمن وإدارته في العمليات الانتقالية، إذ يصبح لزماً نزع سلاح الجماعات غير الشرعية في الدولة، وبناء ميكانيزم فعال للأجهزة الأمنية التي تسعى وتساعد على الانتقال الديمقراطي. ولا شك أن ذلك كله أمر محقوف بالمخاطر، حيث يطرح إشكاليات التأهيل والاندماج بالنسبة للمقاتلين والمتمردين السابقين (ليبيا - أنجولا - سيراليون: نماذج واضحة).

- معضلة الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية. فعندما يلقي المتمردون السابقون السلاح فإنهم يتوقعون الفوز عبر صناديق الانتخابات والوصول إلى سدة السلطة. وعليه، تصبح عملية الانتقال مهمة من خلال تبنى نظام انتخابي ملائم، والعمل على ضمان دورية ونزاهة الانتخابات وهلم جرا.

- معضلة المجتمع المدني وتقاسم السلطة. وهنا يصبح التحدي متمثلاً في ضرورة تبنى الصيغة الأمثل لتقاسم السلطة، والتي تسمح بالمشاركة الشعبية، وتدعم وجود مجتمع مدني تعددي من النواحي الثقافية والعرقية.

ويرى لاري دايموند أن تعزيز الديمقراطية في مواقف ما بعد الصراع في الدول الأفريقية الهشة لا يتأتى له النجاح دون إعادة بناء النظام وفرض السلام. فإذا كان من الممكن بناء السلام دون وجود ديمقراطية، فإن العكس غير صحيح، إذ لا يمكن بناء الديمقراطية بدون السلام. ويرجح دايموند عدداً من التحديات الكبرى لعملية التحول الديمقراطي في المواقف ما بعد الصراعية على النحو التالي:

- إعادة بناء قدرات الدولة بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن والنظام (الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات). - السيطرة على - والتخلص من - مصادر العنف التي لا تمتلكها الدولة مثل الميليشيات الحزبية والدينية وأفراد الحرب والجيوش الطائفية.

- إعادة هندسة المؤسسات السياسية بشكل توافقي بما يشجع مختلف الجماعات والأفراد على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية.

- تطوير المؤسسات الاجتماعية والسياسية في كل من الدولة والمجتمع المدني.

- إدارة المرحلة ما بعد الصراعية من خلال تصميم وتنفيذ خطة انتقالية فعالة وقادرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد.

على أن مهمة التحول الديمقراطي في ظل هشاشة الدول الأفريقية تطرح معضلتين أساسيتين تسيطران على الأدبيات وتباين من خلالهما التوجهات الفكرية والأيدولوجية السائدة: مقولة الأمن أولاً للتخلص من هشاشة الدولة، وإحداث تحول ديمقراطي حقيقي بعد ذلك، إذ يذهب فريق كبير من الكتاب إلى القول بأولوية الاستثمار في قطاع الأمن بحسبانه مقدمة للاستثمار في القطاعات الأخرى، مثل محاربة الفقر وإقامة البنية الأساسية. وتأسيس مفهوم الحكم الرشيد، في حين يذهب فريق آخر إلى القول بضرورة التعامل مع سياق هشاشة الدولة (التنقل في عدم المساواة وسياسات الإقصاء، وانتشار الفقر المدقع، ووجود معدلات مرتفعة من الصراع والعنف السياسي)، وذلك على قدم المساواة وبالتوازي في إطار استراتيجية شاملة للتحول. وعلى الرغم

من أن التنمية تبدو مستحيلة بدون الأمن، فإن تحقيق مقولة الأمن أولاً غير واقعية. إذ كيف يمكن القول مثلاً إننا وصلنا إلى المستوى المعقول والمرجو من الأمن. وتبدو الممارسة الدولية في هذا السياق مختلطة وغير منضبطة، فالأمم المتحدة أقرت في ميزانية حفظ السلام لعام 2013/2014 نحو سبعة مليارات ونصف مليار دولار، وذلك للإنفاق على خمسة عشرة بعثة لحفظ السلام، ثمانية منها توجد في أفريقيا.

«أما المعضلة الثانية، فإنها ترتبط بإشكالية التدخل الدولي، وغياب فهم السياق المحلي». فعلى الرغم من أن بعض الباحثين رأى استحالة تحقيق الديمقراطية في ظل وجود هشاشة الدولة في أفريقيا، وهو الأمر الذي يعنى التعويل على التدخل الدولي على شكله الإنسانى فإن الموضوع يطرح العديد من التساؤلات والإشكاليات المعقدة. فالتدخل الدولي على أهميته في بعض حالات الصراع والحروب العنيفة أو انهيار الدولة ينبغي أن يقوم على أساس فهم السياق الداخلى، واحترام الأبعاد الثقافية والاجتماعية والتاريخية لها. ففي ظل أوضاع هشاشة الدولة الأفريقية ينبغي دراسة وفهم طبيعة القيادة السياسية والتحالفات والتوجهات القائمة والانقسامات العرقية والدينية، ومصادر التراكم الرأسمالى الرسمية وغير الرسمية، وهكذا.

ولا شك في أن الحالة الصومالية تطرح نموذجاً واضحاً لإشكاليات وإمكانيات التحول الديمقراطى في ظل وضع هشاشة الدولة. ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا يتعلق بمنظور إعادة بناء الدولة وفقاً لمعايير مؤسسية محلية تراعى السياق الثقافى والاجتماعى والتاريخى للمجتمع أو الاعتماد على معايير مفروضة من الخارج. لقد حاول المجتمع الدولى جاهدة منذ انهيار الدولة الصومالية عام 1991 إعادة بنائها وفقاً لرؤية فوقية Top-down approach، ولكنه فشل ولم يحالفه النجاح. لقد فشلت القوى الدولية الفاعلة والمؤسسات المانحة في قراءة المشهد الصومالى وفهم دينامياته السياسية. وعليه كان لزاماً على الصوماليين العمل من أجل تخليص دولتهم من تلك الأزمة الخانقة بسبب التدخلات والمصالح الخارجية.

وعلى النقيض من ذلك، يطرح إقليم أرض الصومال الذى أعلن انفصاله من طرف واحد، ودون اعتراف دولى عام 1991 قصة نجاح من خلال تبنيه منهجاً قاعدياً يعتمد على البنية العشائرية والأعراف السائدة في المجتمع دون تدخل خارجى. وقد أضحت أرض الصومال اليوم واحة للاستقرار ونموذجاً للتحول الديمقراطى يجتذب المهاجرين من كافة مناطق القرن الأفريقى المضطرب. ويعزى بعض الدارسين نجاح عملية التحول الديمقراطى في أرض الصومال إلى عدم اعتمادها على المساعدات الخارجية من خلال تبني منظور الاعتماد الجماعى على الذات من أجل تطوير مؤسساتها ومواردها المحلية.

خاتمة:

إن اختلاف سياقات وأنماط الدولة الهشة في أفريقيا يفرض علينا تبني رؤية معرفية بديلة مخالفة للرؤية الأحادية التى تروج لها المؤسسات والقوى الدولية المانحة. ليس ذلك فحسب فإن تعقيدات السياق الواحد لهشاشة الدولة يعنى البعد عن مفاهيم «حزمة الإصلاح» الموحدة. وعلى سبيل المثال، يطرح كابلان في تحليله لجمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات الجغرافيا السياسية، وضعف القدرات الحكومية، ومحدودية البنية التحتية، وانقسام المجتمع، وعدم السيطرة على الموارد الطبيعية. وعليه، يصبح من الأفضل البحث عن سبل غير تقليدية لتقاسم السلطة والثروة في المجتمع، وبناء التحالفات السياسية، وتعزيز قيم المساواة بشكل لا يفضى إلى تولد الصراع.

وتعتمد الرؤية البديلة التى ندعو إليها لإصلاح منظومة هشاشة الدولة في أفريقيا على ضرورة تعزيز التماسك الاجتماعى من خلال عقد اجتماعى يربط الدولة بالمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياقات المحلية في كل دولة. فالمعايير المستوردة التى يعتقد أنها تناسب جميع حالات الهشاشة لا تجدى نفعاً كما أظهرت بحالة - حالة النموذج الصومالى.

مراجع مختارة:

- 1- Cilliers, Jakkie, and Timothy D. Sisk. *Assessing Long-Term State Fragility in Africa: Prospects for 26 'more Fragile' Countries*. Pretoria: Institute for Security Studies, 2013.
- 2- Chabal, Patrick, and Jean-Pascal Daloz. *Africa Works: Disorder As Political Instrument*. London: International African Institute in association with James Currey, Oxford, 1999.
- 3- Collier, Paul. *Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places*. New York: Harper, 2009.
- 4- Diamond, Larry. «Promoting Democracy in Post-Conflict and Failed States: Lessons and Challenges». *Taiwan Journal of Democracy*. 2006. 2, no. 2: 93-115.
- 5- Herbst, Jeffrey Ira. *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2000.
- 6- Ottaway, M. «Nation-building and State Disintegration» in eds. Mengisteab, K. and Daddieh, C., «State Building and Democratisation in Africa», Praeger, London, 1999.
- 7- Finer, S. E. «State-Building, State Boundaries and Border Control: An Essay on Certain Aspects of the First Phase of State-Building in Western Europe Considered in the Light of the Rokkan-Hirschman Model». *Social Science Information*. 1974. 13, no. 45.